

واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية

باستخدام مؤشر هيرفندال - هيرشمان للفترة (2017-2021)

The Reality of Economic Diversification in Algeria in the light of Oil Countries Experiences Using the Herfindal-Hirschman Index for the period (2017-2021)سليمة غدير أحمد¹، عائشة سلمة كيجلي^{2*}¹ مخبر LUEDLD جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)² مخبر LUEDLD جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)Salima Ghedier Ahmed¹, Aicha Selma Kiheli^{2,*}

1 LUEDLD University Kasdi Merbah Ouargla (Algeria)

2 LUEDLD University Kasdi Merbah Ouargla (Algeria)

تاريخ الاستلام (Received): 2022/10/30 ؛ تاريخ المراجعة (Revised): 2022/11/25 ؛ تاريخ القبول (Accepted): 2022/12/17

ملخص : يلقي موضوع التنويع الاقتصادي اهتماما متزايدا لدى الباحثين والهيئات الرسمية، باعتباره مؤشر يبين قدرة أي دولة في تنويع قطاعها الاقتصادية، وذلك لتوفير الحصص اللازمة لتمويل اقتصادها. وتهدف دراستنا للوقوف على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وكذا السياسات المنتهجة لتحقيقه والخروج من الاقتصاد الأحادي، الذي طالما رهن بموارد الدولة من النفط. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرض أهم النماذج لاقتصاديات دول نفطية خاضت تجربة التنويع الاقتصادي بعدما كان النفط موردها الواحد، ومن ثم الوقوف على أهم الاستراتيجيات المتبعة في الجزائر في تجربة التنويع، مع حساب مؤشر هيرفندال - هيرشمان للفترة (2017-2021)، انطلاقا من متغيرين أساسيين التنوع القطاعي، وكذا تنوع الصادرات، لمعرفة مستوى التنويع الذي وصلت له خلال نفس الفترة. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الجزائر بالرغم من برامج الدولة المسطرة والمتوالية لأفق 2030 والرامية لتحقيق تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات، إلا أن الواقع يفند تمكنها من تنويع اقتصادها وبقاء هيمنة قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاح : تنويع اقتصادي ؛ دول نفطية ؛ مؤشر هيرفندال-هيرشمان ؛ الجزائر ؛ قطاع المحروقات.

تصنيف JEL : P28 ؛ Q43

Abstract: This study aims to find out the reality of economic diversification in Algeria, as well as the policies adopted to achieve it and get out of the unilateralism economy, Which has long been mortgaged the state's oil resources. In order to achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method was used, by presenting the most important models for the economies of oil-producing countries that experienced economic diversification after oil was their only resource, and then stand on the most important strategies followed in Algeria in the diversification experience, with the calculation of the Hervendal-Hirschmann (H-H) index for the period (2017-2020), based on two main variables, sectoral diversity, as well as export diversity, to know the level of diversification it reached during the same period. The study came to the conclusion that Algeria, despite the state's regulated and successive programs for the horizon of 2030 aimed at achieving diversification of its economy outside the hydrocarbon sector, but the reality refutes its ability to diversify its economy and maintain the dominance of the hydrocarbon sector.

Keywords: Economic Diversification ; Oil countries ; Herfindahl-Hirschman Index ; Algeria ; Hydrocarbon Sector.

Jel Classification Codes : P28 ; Q43.

* Aicha Selma Kiheli, e-mail: selmaboussar@yahoo.fr

1- تهيد :

تسعى العديد من دول العالم إلى تنويع اقتصادياتها وذلك من خلال تبني جملة من السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية التنوعية، لاسيما الدول التي تعتمد على النفط كمورد اقتصادي واحد، وذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد، وتحسين كفاءة القطاعات الأخرى كالصناعة، والزراعة، والسياحة....، والرفع من مساهمتها في الناتج المحلي، وذلك لتجنب الصدمات الاقتصادية، أو التقليل من أثارها سواء المحلية منها أو العالمية. تبنت الجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط، استراتيجية التنوع الاقتصادي ضمن نموذج يركز على مقارنة مستجدة مبنية على اقتصاد الفعالية من خلال تنويع وتحويل بنية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2016-2019، مستغلة في ذلك فوائض النفط والغاز المتراكمة في الصندوق السيادي منذ سنة 2000، رغبة منها في التخلص من الاقتصاد الأحادي الذي يعتمد على النفط كمورد أساسي بنسبة تفوق 97%. فما لبثت أن أنفقت جل موجودات صندوق ضبط الموارد لتمويل العجز المستمر في الميزانية العامة للدولة، عوض استثمار موارده في تحقيق تنمية حقيقية واستثمارات فعلية كبقية الدول التي جمعت ثروات سيادية من النفط. وما زاد الطين بلة ووضع الجزائر أمام مضيق يصعب تجاوزه هو انهيار أسعار النفط الذي صاحب انتشار جائحة كورونا، وما ترتب عنها من شلل شبه كلي للاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني على حد سواء. وصل خلاله سعر برميل النفط إلى أدنى مستوياته، أين بلغ شهر مارس 2020 لـ 26 دولار للبرميل.

كل هذا رهن استمرارية تنفيذ النموذج الاقتصادي المبرمج لأفق 2030 والذي يقوم على مقاربتين، تغطي المقاربة الأولى الفترة 2016-2019 وتهتم بسياسة الموازنة التي تستهدف تطوير موارد الميزانية، خفض عجز الميزانية وحشد موارد إضافية من السوق الداخلية. في حين تمتد المقاربة الثانية لتغطي الفترة 2020-2030 تسعى لتحقيق تنوع وتحول اقتصادي عبر تدعيم النمو خارج المحروقات، مضاعفة الناتج الداخلي للفرد ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية (ministere des finances, 2016).

وفي ظل هذه الظروف أصبح من الضروري على الجزائر البحث عن البدائل الاستراتيجية الممكنة لإيجاد موارد متنوعة تسمح لها بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر خاصة مع النموذج الاقتصادي للفترة 2017-2021؟

للإجابة على إشكالية البحث ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- تسعى الجزائر جاهدة إلى تبني جملة من السياسات والاستراتيجيات رغبة منها في تنويع اقتصادها، والخروج من تبعيتها للنفط.
- تساهم سياسات واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في تنويع القاعدة الاقتصادية، بدعم التنوع القطاعي وسلطة الصادرات، وبالتالي الرفع من مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الخام.

أهمية الدراسة:

يعد موضوع التنوع الاقتصادي من أهم المواضيع التي يتناولها الباحثين في الآونة الأخيرة، خاصة بعد الأزمات التي شهدتها الاقتصاد العالمي. وهذا لأهمية وضرورة تبني سياسات التنوع الاقتصادي، ولتجنب مخاطر الاعتماد على مورد واحد، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للتطرق لأهم سياسات استراتيجيات التنوع الاقتصادي المتبعة من قبل الجزائر، وخاصة بعد التقلبات التي تشهدها أسعار النفط مؤخرا. إضافة للتعرف على واقع التنوع الاقتصادي الجزائري، وكذا ما مدى مساهمة بقية القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي.

منهج ومحاو الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغرض التطرق لبعض المفاهيم الخاصة بمفهوم التنوع الاقتصادي، إلى جانب تجارب الدول النفطية في التنوع الاقتصادي. مع الوقوف على الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر للخروج من تبعية النفط، لنصل إلى واقع التنوع الاقتصادي بالجزائر من خلال مؤشر هيرفندال - هيرشمان، ولهذا قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: استراتيجية الجزائر في التنوع الاقتصادي.

المحور الثاني: تجارب التنوع الاقتصادي لبعض الدول المصدرة للنفط

المحور الثالث: واقع التنوع الاقتصادي للجزائر من خلال مؤشر هيرفندال - هيرشمان.

- الدراسات السابقة :

قبل الخوض في عرض محاور الدراسة الحالية، استوففتنا بعض الدراسات التي تناولت موضوع التنوع الاقتصادي في الجزائر. والتي تمثل الخلفية البحثية للموضوع. وعليه فقد تم الرجوع للدراسات التي تناولت تجربة الجزائر في التنوع الاقتصادي. ومنها:

دراسة (عرب، 2021) التي عاجلت واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2019 من خلال إبراز هيمنة قطاع المحروقات على باقي القطاعات الأخرى سواء في تكوين القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام أو في المساهمة في الصادرات والائيرادات الاجمالية. إضافة إلى القياس الكمي لمؤشر التنوع الاقتصادي هرفندل-هيرشمان، حيث بينت النتائج المتوصل إليها أن الاقتصاد الجزائري يعاني من الارتباط الوثيق بقطاع المحروقات الناتج عن النقص الشديد في تنوع الصادرات ومصادر الدخل. وعليه رأت الباحثة أن تغيير السياسات المعتمدة والشروع في الاهتمام بالقطاعات خارج المحروقات هو الحل الأنسب لتجاوز التبعية للقطاع، كما اقترحت أن يكون الحل البديل في تنمية القطاع الفلاحي.

في حين تناول (ضيف وعزوز، 2018) واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة الوقوف على الإجراءات والسياسات الاقتصادية المتبناة في الجزائر منذ أزمة النفط لسنة 1986، في محاولتها للخروج من التبعية لقطاع المحروقات التي فرضها مبدأ التخصص ونمط تقسيم العمل الدولي، نتيجة للميزة النسبية التي تناولها من إنتاج النفط. وقد أفضى الباحثان لعرض ما تزخر به الجزائر من مقومات يمكن استغلالها لترقية كل من القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي وكذا القطاع السياحي. كما استعرضا العراقيل التي تحول دون إمكانية تجسيد برامج الدولة الرامية للتنوع الاقتصادي، كما توصلا إلى نتيجة مفادها ضعف التنوع الاقتصادي حسب مؤشر هرفندل-هيرشمان، والذي ارتبط بشكل ظاهر بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية. مما يؤكد هيمنة قطاع المحروقات في الجزائر. ومن بين المقترحات التي قدمها الباحثان: إعادة النظر في استراتيجية القطاع الفلاحي، والاستفادة من تجارب الدول مع محاربة الفساد بأنواعه، وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص.

أما الباحثة (كورتل، 2019) فقد سلطت الضوء على مسار التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين 2011-2017، باستخدام مؤشر هرفندل-هيرشمان لقياس مدى تنوع الاقتصاد الوطني، فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي، والمتمثلة في الناتج المحلي الخام، الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العمومية، وتكوين إجمالي رأس المال الثابت. وقد خلصت دراستها إلى أن اقتصاديات المورد الواحد المبنية أساسا على إنتاج وتصدير الطاقات الاحفورية، كالاقتصاد الجزائري يجب أن تفك تبعية المطلق للبتروك كمواد أساسي للتنمية الاقتصادية، وتتبنى التنوع الاقتصادي كسياسة تنموية جديدة تستهدف الانتقال التدريجي للاقتصاد الجزائري من التركيز إلى التنوع. وذلك بغية خلق مصادر جديدة للدخل بعيدا عن النفط الذي أبقى الاقتصاد ريعيا.

وقبلهما تناول الباحثان (براجي وشمام، 2017) دور السياسات الاقتصادية التي اعتمدها الجزائر خلال الفترة 2000-2014 في إرساء نموذج التنمية المستدام، وذلك من خلال التركيز على أحد محاور النقاش الهامة والمتعلق بمدى تحقيق هدف التنوع الاقتصادي، بالاعتماد على تقدير معامل هرفندل-هيرشمان المركب بالإضافة لتشخيص أهم مؤشرات التنمية المستدامة ضمن البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. لتقدير درجة التنوع والتحول الهيكلي لبنية الاقتصاد الجزائري في إطار ضوابط الاستدامة. أظهرت نتائج الباحثان مدى التراجع والضعف النسبي للتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، وتم تفسير ذلك بتراجع قيمة المتغيرات المكونة لبنية المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي الذي قاما بحسابه. مما وقف أمام تحدي التنوع الاقتصادي وضعف مؤشرات الاستدامة.

والملاحظ بأن الدراسات التي تم عرضها امتدت عبر فترات طويلة، ضمن مسار الجزائر لتنوع اقتصادها. والتي صادفت في كل مرة إعادة انتعاش أسواق النفط والاقتصاديات الريعية تبعا لذلك. وجعل الجزائر تستفيد من الوفرة المالية التي تتأتى من قطاع المحروقات لتمويل موازاناتها السنوية. وبالرغم من استحداث صندوق سيادي لتجميع الفوائض المالية المحققة، إلا أن الأزمات الأخيرة التي ضربت الاقتصاد الجزائري، كشفت هشاشة مدخرات الدولة في هذا الصندوق. ولما وضعت الجزائر برنامج مرحلتين يستهدف الوصول لاستقرار اقتصادي، عصفت أزمة صحية خربت برامج الحكومة وقيدت الجزائر والعالم، خاصة مع تهاوي أسعار النفط من جديد والتي بلغت مستويات حرجة. لذا نحاول من خلال الدراسة الحالية عرض واقع الجزائر خلال الفترة التي تزامنت مع تنفيذ برنامج النموذج الاقتصادي الجديد، والذي قطعته الجائحة في منتصفه، مما يوحي بأن جهود موازية اتخذت للتحوّل والتنوع الاقتصادي بشكل مستعجل.

II - استراتيجية الجزائر في التنوع الاقتصادي :

قبل عرض الاستراتيجية التي اتخذتها الجزائر في تجربة التنوع وجب تحديد مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته، وكذا شروط وفرص نجاح نموذج التنوع الاقتصادي.

1.1. تعريف التنوع الاقتصادي:

للتنوع تعريفات متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي من خلالها ينظر إلى هذه الظاهرة، فالبعض يربط التنوع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بميكل الصادرات السلعية. كما يربط التنوع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع

المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن (بن موفق، 2019، صفحة 22). ويعرف التنوع الاقتصادي على أنه: "عملية استغلال كافة الموارد وطاقت الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنوع الصادرات" (قروف، 2016، صفحة 638). كما يعرف على أنه: "الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسة في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون إن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد" (الجبوري، 2016).

إذن فالتنوع الاقتصادي بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (مرزوك و حمزة، 2014، صفحة 57). ويمكن التمييز بين نوعين للتنوع:

التنوع الرأسي: يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات؛

التنوع الأفقي: وهو خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين، والطاقة، والزراعة.

11. 2. أهمية التنوع الاقتصادي:

للتنوع الاقتصادي أهمية كبيرة تكمن في (بن موفق، 2019، صفحة 32):

- إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع، وهذا ما حدث خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ؛
- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول والمواد الزراعية؛
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات والنمو الاقتصادي لتحقيق تنمية مستدامة تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة؛
- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال؛
- هيكلية الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعاً وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة وتحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي؛
- رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وتربطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية؛
- تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنوع الصادرات؛
- الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

11. 3. شروط وفرص نجاح نموذج التنوع الاقتصادي:

عند القيام بالتنوع الاقتصادي، لا بد من توفر مجموعة من الشروط التي تحقق فرص النجاح، وتتمثل في النقاط الآتية (بنين و بنين،

2016، الصفحات 80-81):

- التحول نحو اقتصاد السوق؛
- تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي؛
- تعديل الهيكل الإنتاجي، وذلك من خلال تطوير القطاع الزراعي؛
- تطوير القطاع الصناعي والنفطي؛
- تطوير قطاع السياحة؛
- تطوير قطاع النقل والمواصلات؛

- إصلاح القطاع المصرفي.

II. 4. استراتيجيات الجزائر في التنوع الاقتصادي (استراتيجية النمو الاقتصادي الجديد 2016-2030):

تمثل الإيرادات النفطية المورد الرئيسي للجزائر في تمويلها للتنمية الاقتصادية منذ الاستقلال حيث مزال النفط يتربع على حجم الصادرات بنسبة تفوق 97% وما بين 60% و70% من مداخيل الميزانية، وأكثر من 40% من الناتج الداخلي الخام، وهذا ما أدى إلى هشاشة الاقتصاد الوطني، حيث أن أي تقلب في أسعار هذا المورد في الأسواق الدولية، سيؤدي إلى التأثير على مداخيل الجزائر من العملة الصعبة التي تسدها فواتير وارداتها مع العالم الخارجي و هو ما حدث في الكثير من النكسات التي شهدتها أسعار النفط في بداية القرن الواحد والعشرين حينما شهدت أسعار النفط أزمتين مالتين على التوالي واحدة في سنة 2009 وأخرى في سنة 2014، حينما وصلت أسعار النفط ما دون 50 دولار للبرميل ما أدت إلى التأثير على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، ما أدخل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في أزمة اقتصادية بموجها قامت الجزائر بتجميد العديد من برامج التنمية بنسبة كبيرة خاصة برنامج التنمية الخماسي للسنوات 2015 - 2019 ليتم طرح نموذج اقتصادي جديد الذي أقر بتاريخ الاثنين 10 أبريل 2017. وقد تم الكشف عن أهم معالم النموذج الذي ستعمل من خلاله الحكومة الجزائرية على تجاوز أولا الأزمة الحالية الناجمة عن انهيار أسعار النفط، ثم الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحابة اقتصاد تنافسي متنوع، من خلال نموذج جديد للنمو الاقتصادي، حيث أن هذا النموذج الذي يركز من جهة على مقارنة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016-2019 ويقوم من جهة أخرى على آفاق لتنوع وتحويل بنية الاقتصاد في 2030.

حيث ينتظر أن تتمكن الجزائر من خلاله تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير.

II. 4.1. مراحل البرنامج الاقتصادي الجديد: يهدف النموذج إلى تحويل الجزائر إلى دولة ناشئة في غضون بداية العشرية القادمة وذلك من خلال ثلاث مراحل للنمو على النحو التالي (2, p. 2016, ministre des finances):

مرحلة الإقلاع (Phase de décollage) من 2016-2019: وهي مرحلة طُبعت برفع حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة.

مرحلة انتقالية (Phase de transition) من 2020 - 2025: تسمح بتحقيق تهيئة القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر.

مرحلة الاستقرار (Phase de stabilisation ou convergence) من 2026-2030: يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية المتراكمة وتمكن عندها مختلف متغيراته الاقتصادية من الالتقاء وتحقيق الاستقرار (التوازن) لصالح الاقتصاد الوطني.

II. 4.2. أهداف برنامج النمو الاقتصادي الجديد: يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على جملة من الأهداف مقسمة لمرحتين كالاتي (3, p. 2016, ministre des finances):

أ- المقارنة المستجدة في سياسة الموازنة: يبرز النموذج ثلاثة أهداف رئيسية في آفاق 2019 تتمثل في:

- تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية لتمكين من تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير؛
- تقليص محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- حشد موارد إضافية ضرورية من السوق المالي الداخلي.

ب- مقارنة التنوع والتحول الهيكلي للاقتصاد الوطني: حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة المراد استهدافها في المرحلة الثانية آفاق 2020 - 2030 والمتمثلة في:

- تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات في حدود 5.6% سنويا ما بين 2020-2030؛
- رفع الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي الذي ينبغي مضاعفته بمقدار 3.2 مرات؛
- مضاعفة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة (من 3.5% في عام 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030)؛

- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكاناته لتنوع الصادرات؛
- التحول في مجال الطاقة بحيث يتم تخفيض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلية (من 6% سنويا في عام 2015 إلى 3 + 6% سنويا بحلول عام 2030، مما يعطي سعراً عادلاً للطاقة (تستهلك أقل وأفضل)، واستخراج من باطن الأرض فقط ما هو ضروري لغاية للتنمية؛

- تنوع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المعجل (المستارع) .

4.11. 3. أهم الانتقادات الموجهة لبرنامج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030): تمثلت أهم النقائص في (العياب، 2017، صفحة 48):

بناء النموذج الاقتصادي على سيناريوهات للتنبؤ بمحور المالية العامة 2016 - 2019 : إلا أن كلاهما (المتفائل بارتفاع أسعار النفط والمتشائم باستمرار الانخفاض بأسعار النفط) يؤكد على استمرار العجز، فمن خلال السيناريو المتفائل بتحسين وضعية أسعار النفط؛ أي 50 دولار للبرميل في سنة 2017، و 55 دولار للبرميل في سنة 2018، فإن الميزانية تحقق عجز ب 9.1% من الانتاج الداخلي الخام بشرط أن تزداد الإيرادات بنسبة 11%، مع ثبات سعر صرف الدولار مقابل الدينار عند حدود 108، ومعدل التضخم عند حدود 04%، إلا أن معدل صرف الدينار قد انخفض إلى 110 في سنة 2016، كما أن معدل التضخم كان في حدود 4.6% في نفس السنة، وعليه فالتوقعات التي بني عليها السيناريون كانت غير سليمة، الأمر الذي يعكس زيادة الضغوطات على الموازنة العامة إذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض، واستمر سعر صرف الدينار في الانخفاض، إذ أنه وصل في الثلاثي الثالث من سنة 2022 إلى حدود 140.41 د.ج للدولار الواحد؛

- ركز النموذج الاقتصادي الجديد في سياسة التنوع على ضرورة تكوين اليد العاملة في قطاع الإنتاج إلا أنه لم يركز على تكوينها في مجال الرقابة وهي الأهم؛
- عدم التركيز على محاربة الفساد في استنزاف ثروات البلاد وكيفية محاربتها، كما أن النموذج لم يتضمن تحليل الخسائر التي تتحملها الجزائر سنويا من المنتجات المغشوشة والمقلدة وخاصة المستوردة منها، وعدم إبراز دورها في تشجيع الاستثمار، وكأن النموذج لا يتعلق ببيئة الجزائر؛
- كثرة الإجراءات التي تضمنها النموذج لتنويع الاقتصاد، كما أنه لم يتضمن كيفية تنفيذها، والجهة المسؤولة عنها، ومدة تطبيق كل إجراء على حدا؛
- تركز سياسة تشجيع الاستثمار على إصلاح النظام البنكي وتعزيز دور سوق رؤوس الأموال، إلا أن هذا الأخير مازال محتكرا من طرف القطاع العام الذي يظهر عاجزا عن مواكبة التطورات التكنولوجية؛
- إن ربط وثيقة النموذج الاقتصادي الجديد على أن عملية التحول الاقتصادي تكون بدأ بمرحلة الإقلاع الاقتصادي، وهذا من خلال زيادة الجباية، ورفع الضرائب، هو مؤشر على أن النموذج المقترح لا يرق إلى أن يكون خطة استراتيجية استجابة لمفهوم التخطيط الاستراتيجي الواعي، والمستوعب للخطر المحقق بالاقتصاد الوطني من جهة، وإمكانات الجزائر من جهة أخرى، بدليل أنه أسقط تماما العنصر البشري من عملية التحول الاقتصادي في بلد به مخزون هائل من علماء، وباحثين ومختصين؛
- عدم قيام هذا النموذج على أسس، وقواعد متينة، ومحكمة، فالإجراءات الإدارية البيروقراطية، وكثرة الفساد والرشوة، هي السمات الغالبة على كل المؤسسات في الدولة، والتي لا يمكن لها أن تؤسس لعهد اقتصادي جديد.

III - تجارب التنوع الاقتصادي لبعض الدول المصدرة للنفط :

خاضت عديد الدول تجرية التنوع الاقتصادي، في محاولتها للخروج من استراتيجيات التركيز التي طالما اعتمدت على الموارد الطبيعية كمورد أساسي لتمويل خطط التنمية خاصة في الدول النفطية. وقد كلفت أغلب تجارب التنوع بتحقيق المغزى منها، مع إخفاق البعض الآخر. والملفت أن الكثير من التجارب أخذت بالتوصيات المعيارية المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي أسرت التفكير، نظرا لصياغتها في سياق عام ضروري لكن غير كافي لتحقيق التنوع الاقتصادي ضمن أفق زمني معقول (IMF Staff, 2016). فقد تضمنت توصيات لسن سياسات صناعية أفقية لا تميز بين القطاعات ودون أخذ القطاعات ذات الأولوية، كما أشارت بأن توزيع إيرادات النفط داخل الاقتصاد يزاوم انتاج الأنشطة القابلة للمتاجرة الدولية (كالمتاجرة بالعقارات، المضاربة بأسواق المال والتجارة في الواردات، التحويلات والمساعدات الاجتماعية، وكذا أنشطة الاقتصاد غير الرسمي).

1.111. تجرية ماليزيا

تعتبر التجربة الماليزية من التجارب المهمة في مجال التنوع الاقتصادي، أين لجأت لتنويع صادراتها مع التركيز على تنمية الشركات الوطنية للوصول بها إلى مصاف العالمية. كما اعتمدت على استراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، أين نجحت في:

- اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة في قطاع التصدير،
- ركزت على تنمية رأس المال البشري عن طريق تدريب العاملين وتطوير قدراتهم،
- كما استهدفت تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لتحقيق بذلك الريادة في كل من الصناعات الالكترونية والكهربائية، تصنيع المطاط الطبيعي من منتجات فلاحية، إلى جانب صناعة الخشب. وقد نجحت في تحقيق ذلك من خلال فرض قيود على عمليات خروج رؤوس الأموال، كما فرضت مدة حيازة على الأصول المالية، مما ساهم في استقرارها المالي وبالتالي تحقيق رؤوس الأموال إليها في شكل استثمار أجنبي مباشر (صالحى وعلاوي، 2022، الصفحات 4-5). ساعد دولة ماليزيا عوامل داخلية وأخرى خارجية في نجاح تجربتها للتنوع الاقتصادي، تنبع أكثرها من القيم الشخصية للفرد والمجتمع، تم دعمها بتوفير مناخ اقتصادي مناسب واستقرار اجتماعي وسياسي مبني على العدالة بين المناطق والتكامل بين القطاعات. إلى جانب فعالية الجهاز المصرفي والمالي، الذي وفر مناخ جد ملاءم للمبادلات الفردية الوطنية والأجنبية جعلت من التجربة الماليزية تثير العجب.

2.111. تجربة السعودية

قدمت المملكة العربية السعودية برنامج طموح في سبيل تحقيق نمو مستدام مكفول بالتخلص من قيود التبعية لقطاع المحروقات. وتعتمد رؤية المملكة العربية السعودية (2030) على تطوير قاعدتها الصناعية، من خلال انتاج البتروكيماويات الأكثر تقدماً، والصناعة التحويلية ذات القيمة المضافة في مختلف مراحلها (تخزين، توزيع الطاقة، إنتاج الأدوية)، بالإضافة لتصنيع الأجزاء والأجهزة ذات الصلة بالطاقة وإدخال التقنيات الزراعية الحديثة، دون إهمال القطاع الخدمي واستدخال الحلول الرقمية لدعمه وتطويره (CEDA, 2016). بمعنى أنها تعمل على التوسع المحوري في القطاع الحقيقي، إلا أن نسب التنوع لا تزال ضعيفة، مقارنة بالرؤية المرسومة لأفق 2030.

يوضح تحليل حساسية الناتج الإجمالي (بما فيها الإنتاج المتوسط والنهائي) أن تأثير صدمة حادة على الطلب النهائي على قطاع النفط والغاز الأساسي يؤدي إلى انكماش إجمالي في الناتج الكلي في عام 2030 بنسبة 8.1%، ويقاس هذا على أنه انحراف عن خط الأساس وهو أدنى بكثير من تأثير 9.2% قبل عقد من الزمن. ويلاحظ هذا التخفيف من التأثير السلبي العام على الناتج الكلي على الرغم من الزيادة في نسبة تأثير الصدمة على مدى أفق التوقعات. كما يشير التعديل الهيكلي أيضاً إلى الارتفاع المتوقع في حصة التأثير غير المباشر الناجم عن كل القطاعات الأخرى في الاقتصاد إلى معدل 14% بحلول عام 2030 (هافرلاند و درندري، 2021). مما يشير بوضوح إلى إقامة المزيد من القطاعات لعلاقات مباشرة بصناعة النفط والغاز الأساسية في الاقتصاد المتنوع، الأمر الذي يعكس زيادة ترابط خطط الإنتاج المحلي بسبب التنوع الاقتصادي.

3.111. تجربة الامارات العربية المتحدة:

يمثل النفط القطاع الرئيسي في معظم اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أدركت هذه الدول بشكل مسبق أن الاعتماد الكلي على هذا القطاع يمثل خطورة كبيرة على اقتصادياتها، لذا بذلت جل دول الخليج جهوداً لتنوع اقتصادياتها خارج قطاع المحروقات. أين تمتلك الامارات سادس وسابع أكبر احتياطات النفط والغاز الطبيعي في العالم (العسومي، 2010، صفحة 64). حيث نجد من بين تلك الدول، الامارات العربية المتحدة التي بذلت جهوداً كبيرة في مسار تنوع اقتصادها وتقليل التبعية للنفط. وذلك من خلال خطة رسمت معالمها وطبقتها لتحتمل بذلك مراتب الصدارة من حيث التنوع الاقتصادي. فارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية من 56.64% سنة 2001 إلى 68.56% سنة 2014، مما يدل على نجاح سياسة تنوع قاعدة النشاطات الاقتصادية (مرزوك و حمزة، 2014، صفحة 31). كما تساعد حجم الصادرات غير النفطية للدولة من 398.8 مليار درهم سنة 1995 إلى 951.6 مليار درهم سنة 2014، والذي كان نتيجة لارتفاع حصة الصادرات السلعية غير النفطية، والتي نمت بشكل سريع نتيجة توجه الامارات لتنوع صادراتها عبر التركيز على قطاع الصناعات التحويلية. هذا القطاع الذي أحدث نقلة نوعية أين ارتفع من 50.5 مليار درهم سنة 2001، إلى 134.1 مليار درهم سنة 2015. وهذا ضمن قطاع الصناعات الأساسية والمتمثلة في (الألومنيوم والكيماويات والبيتروكيماويات، الحديد والصلب، صناعة الطائرات، الأغذية والمشروبات، الورق، النسيج...)، وكان ذلك عبر تشجيع وجذب الاستثمار الخارجي واستخدام تكنولوجيات حديثة. كما أن المتبع لمؤشر التنافسية العالمي يجد بأنه انتقل من 4.5 نقطة سنة 2007 إلى 5.33 نقطة سنة 2014 بالنسبة لدولة الإمارات.

كما تبنت الإمارات خطط وبرامج منفصلة لكل إمارة من إماراتها حسب تخصصاتها الإقليمية، فنجد على سبيل المثال إمارة أبو ظبي قد عكفت على الاستغلال الجيد للصندوق السيادي "صندوق مبادلة" (المنعم، 2013) لتمويل قطاعات الاقتصاد الداعمة لقاعدة التنوع، والتي رسمها في برنامج أعدتها سنة 2008، يمتد لسنة 2030، فيما أسسته الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي. تركز في خطتها على محورين أساسيين يتمثلان في (مجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي، 2008، صفحة 17):

- بناء اقتصاد مستدام: عبر التوجه نحو التنوع، توسيع قاعدة مشاريع الأعمال، وتحقيق أقصى درجات من التنافسية.
- بناء تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعياً تعود بالفوائد على الجميع: من خلال تنمية الموارد الوطنية، تمكين المرأة في الاقتصاد، استقطاب الأيدي العاملة الأجنبية الماهرة، وتسريع وتيرة التنمية في المناطق النائية.

4.111. تجربة إيران:

تعود تجربة دولة إيران في التنوع الاقتصادي، لثمانينيات القرن الواحد والعشرون، أين خرجت من حرب أنهكتها. وفي محاولة منها لتنفيذ استراتيجية تنموية تقوم بها اقتصادها، اختارت تبني استراتيجية تنوع الصادرات. تعتمد بشكل أساسي على الصناعة النسيجية (صناعة الملابس، السجاد)، وتنوع المنتجات الفلاحية (تمور، خضر كالبطاطا والطماطم وفواكه كالكيوي والتفاح، بالإضافة للفستق والزعفران...). وقد استطاعت تحقيق ذلك من خلال التركيز على تنمية القطاع الفلاحي. حيث انتقلت نسبة صادراتها غير النفطية من 6.8% سنة 1990 إلى 45.3% سنة 2014. محققة قفزة نوعية في نجاح تجربة التنوع بالرغم من كونها تحتل المركز الخامس لأكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط (حسابي وموسى، 2017).

جمعت التجارب المعروضة مبادرات المتخذة في الدول المختارة، والتي تباينت في المدخل المؤدي للتنوع وفق طبيعة الدولة، دون وجود نسق عام يجمعها. وهذا ما يجب أن يؤخذ في الحسبان للدول التي تبغي نجاح سياسة التنوع الاقتصادي، حيث لا بد من الانطلاق من الإمكانيات المتاحة والبدايل الممكنة.

IV - مناقشة واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان:

لمعرفة واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)، تم الاعتماد على معامل هيرفندال-هيرشمان والتركيز على متغيرين أساسيين هما: الناتج الداخلي الخام، والصادرات.

1. IV. منهجية والأداة المستخدمة لقياس التنوع الاقتصادي في الجزائر:

هناك العديد من المؤشرات الإحصائية لقياس التنوع، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، بحيث يرجع هذا الاختلاف إلى أن كل مؤشر يتميز بقياس خاصية معينة، منها ما يعتمد على قياس ظاهرة التشتت مثل معامل الاختلاف، وبعضها يعتمد على قياس خاصية التركيز، كمؤشر جيني أو مؤشر أوغيف أو مؤشر أنتروبي، وأخرى على درجة التنوع مثل معامل هيرفندال-هيرشمان الذي يعتبر من أكثر المؤشرات استعمالا في قياس درجة التنوع. والذي سوف نستخدمه لقياس التنوع الاقتصادي بالجزائر.

حيث يعتبر معامل هيرفندال-هيرشمان (Herfindal-Hirshman) أحد المؤشرات الأكثر تطورا، حيث يأخذ بعين الاعتبار كامل سلسلة التوزيع، كما أنه مقياس للتركز، ويمكن أن يساعد على تحديد مدى تنوع النظام الصناعي للبلد في قطاعات صناعية مختلفة. ويعد الأكثر شيوعا في قياس درجة التنوع، ويعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع. يعتمد على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، وقد تم تصميمه خصيصا لقياس مقدار التركيز في قطاع الصناعة أو أي قطاع آخر وتم تداوله من قبل المحاكم الأمريكية لقياس الاحتكار في صناعة ما أو قطاع معين. كما تم استخدامه لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. يعرف بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N (x_i/x)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن (N) : تمثل عدد النشاطات؛

(Xi) ناتج النشاط أ ؛

(X) الناتج المحلي الاجمالي لجميع النشاطات .

تكون قيمة المؤشر محصورة بين 0 و 1، حيث كلما اقتربت من الصفر كلما كان الاقتصاد متنوع وإذا كانت قيمته صفر أي تنوع كامل، معناه تساوي القطاعات في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، في حين إذا كان يساوي واحد معناه تنوع معدوم أي كلما كان كبير يكون الاقتصاد ضعيف.

1. IV. التنوع القطاعي: معرفة وفهم التنوع القطاعي، تقوم بالتركيز على أهم القطاعات الاقتصادية، التالية: قطاع المحروقات، قطاع الفلاحة، قطاع الصناعة، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الخدمات كما هي مقسمة في النشرة الخاصة ببنك الجزائر، وذلك خلال الفترة الممتدة (2017 - 2021). كما هو موضح في الجدول رقم (1)، فمن خلال الجدول أدناه نجد:

- انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام من 3699.7 مليار د.ج سنة 2017 إلى 2575.1 مليار د.ج سنة 2020، بسبب انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمي، ليعود إلى الارتفاع من جديد ليصل إلى 4734.4 مليار د.ج سنة 2021 بسبب انتعاش أسعار المحروقات في السوق العالمي، وهذا يدل على ارتباط قطاع المحروقات بالجزائر بالتغيرات الخارجية لأسعار المحروقات.

- ارتفاع طفيف في مساهمة قطاع الفلاحة في الإنتاج الداخلي الخام، حيث ارتفع من 2219.1 مليار د.ج سنة 2017 إلى 2869.6 مليار د.ج سنة 2021. وذلك بسبب رفع حجم الاستثمارات في هذا القطاع و زيادة حجم الدعم لمعظم الفروع الفلاحية، كانعكاس لسياسة الدولة التي تعول على الفلاحة كبديل استراتيجي للمورد الواحد (المحروقات).

كما شهد قطاع الصناعة نموا طفيفا أيضا، حيث ارتفعت قيمة مساهمته من 1040.8 مليار د.ج سنة 2017 إلى 1271.5 مليار د.ج سنة 2021. وهذا بسبب ارتباط هذا القطاع، بالاختيارات السياسية والاقتصادية التي تبنتها الدولة أولا، وبسبب تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد ككل وعلى هذا القطاع بالأخص ثانيا.

تحسن طفيف أيضا في أداء كل من قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث ارتفع من 2203.7 مليار د.ج سنة 2017، إلى 2713.5 مليار د.ج سنة 2021، وهذا راجع إلى استفادة هذه القطاع من تطبيق سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي.

أما قطاع الخدمات، فقد شهد انخفاض، حيث انخفضت مساهمته من 5163.5 مليار د.ج سنة 2017، إلى 4823 مليار د.ج سنة 2020، بعدما شهد ارتفاعا متواصلا إلى غاية 2019، ويرجع السبب إلى التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا، ليعود بعدها للارتفاع مجددا ليصل إلى 5380.3 مليار د.ج سنة 2021.

ولتقييم التنوع القطاعي، تم حساب معامل هيرفندال - هيرشمان خلال الفترة (2017-2021) كما هو موضح في الجدول رقم 2، حيث أن كل قيم معامل هيرفندال - هيرشمان تقترب من الواحد، فهي إذن قيم مرتفعة تدل على ضعف الاقتصاد الجزائري في تنوع أنشطته قطاعاته، وتدل أيضا على استمرار الاقتصاد الوطني في الاعتماد على قطاع المحروقات. هذا ما يؤكد الشكل رقم 2: الذي تحتل فيه الجزائر مرتبة متأخرة مقارنة بنظيراتها من الدول العربية المصدرة للنفط والدول الأخرى، أين يعز السبب الرئيسي في ذلك ملكية الدولة لشركات النفط وغياب تنافسية بقية القطاع الإنتاجي، ضف لضعف القطاع الخاص الذي يميل ليكون غير رسمي.

2.1V. التنوع في الصادرات: يقصد بعملية تنوع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب، بل بمنتجات أيضا تمت معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي (كريم، 2020، صفحة 250). يوجد علاقة وطيدة بين التنوع القطاعي وكذا التنوع في الصادرات، لكي يكون هناك تنوع في أي اقتصاد، فالتغيرات في الجهاز الإنتاجي، تتطلب أيضا حدوث تغيرات في بنية الصادرات، ولقياس التنوع في الصادرات سننعمد في تحليلنا على المكونات التالية: المحروقات، المواد الغذائية، المواد الأولية، المواد نصف المصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية، و السلع الاستهلاكية خلال الفترة (2017-2021). من خلال الجدول (3) نلاحظ أن الصادرات الجزائرية تسيطر عليها ونسبة كبيرة الصادرات النفطية، والتي وصلت إلى حدود 95 %، لتشهد تراجعاً طفيفاً سنة 2020، حيث كانت نسبة مساهمتها حوالي 91 %. وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2017 بـ 38897 مليار د.ج. ثم سجلت انخفاض تدريجي لتصل إلى 20016 مليار د.ج، والذي ترافق مع انخفاض أسعار النفط، حيث ارتفع سعر برميل النفط إلى 65 دولار في نهاية سنة 2017، بعدما شهد أدنى هبوط له مطلع 2016، حيث وصل إلى حدود 27 دولاراً، وهو أدنى مستوى منذ 12 عام، أي انخفضت أسعار النفط بمعدل تجاوز 72 %. أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فهي تساهم بنسبة ضئيلة جداً في الصادرات الوطنية، حيث تراوحت ما بين 11.66 % سنة 2021 (بنك الجزائر، 2021، صفحة 28)، وهي أعلى نسبة لها، و 3.95 % كأدنى نسبة لها وكانت سنة 2017 (بنك الجزائر، 2020، صفحة 28). وذلك رغم جهود الدولة المبذولة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، بالإضافة إلى استراتيجية الدولة في دعم التنوع الاقتصادي (استراتيجية النمو الاقتصادي الجديد)، والتي تخص مرحلة الاقلاع 2016-2019.

ولتقييم مدى تنوع الاقتصاد الجزائري في بنية الصادرات، نقوم بحساب معامل هيرفندال - هيرشمان خلال الفترة (2017-2021)، حسب الجدول (4). من خلال الجدول نلاحظ أن جميع قيم معامل هيرفندال - هيرشمان تقترب من الواحد، فهي إذن قيم مرتفعة تدل على عدم تنوع الاقتصاد الجزائري، وكذا هيمنة الصادرات من المحروقات على إجمالي الصادرات، وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة للخروج من الاقتصاد الريعي وتنوع اقتصادها. هذا ما يؤكد الشكل رقم (4): والذي بين تواجد الجزائر في موقع ضعيف نسبة للدول العربية المصدرة للنفط أو الدول الأخرى، حيث تبقى الدول العربية الأضعف في مؤشر تنوع صادراتها بالرغم من اعلان معظمها لمخططات استراتيجية تصل أغلبها لأفق 2030 للتجسيد. وعليه، نؤكد الفرض الأول والذي مفاده أن الجزائر في سعيها لتنوع قاعدتها الاقتصادية تبنت جملة من السياسات والاستراتيجيات تستهدف الخروج من التبعية للقطاع النفطي، وهذا ما يؤكد برنامج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030) الذي تطرقنا له في دراستنا، إلا أنه وجهت لهذا البرنامج العديد من النقائص والانتقادات كونه غير واضح المعالم والأهداف.

أما الفرض الثاني الذي يشير إلى مساهمة سياسات واستراتيجيات التنوع الاقتصادي ممثلة في برنامج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030) ، في تنوع القاعدة الاقتصادية، وذلك من خلال تحليلنا لمؤشر التنوع الاقتصادي هيرفندال- هيرشمان، للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2017-2021)، من خلال متغيرين هما التنوع القطاعي وكذا التنوع في الصادرات، وجدنا أن الجزائر تعاني من قلة التنوع في اقتصادها، كما يتجلى تأثير قطاع المحروقات عليه، حيث يعد القطاع المهيمن سواء من حيث الانتاج أو التصدير، أو المساهمة في الناتج الداخلي الخام. والذي يؤدي بدوره إلى ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بمستوى أداء هذا القطاع، والذي يكون عرضة لتقلبات الأسعار في السوق الدولية، مما يضيف الطابع الريعي على الاقتصاد الجزائري.

VI - الخلاصة :

تنوعت تجارب التنوع الاقتصادي الناجحة في كثير من الدول المصدرة للنفط، أين استغلت تلك الدول مواردها النفطية لتبعت قطاعات الاقتصاد الأخرى وتقوم بتنميتها، بشكل عاد عليها بمنافع جمة في الأجلين المتوسط والطويل، فمن الدول ما ركز على التنوع الأفقي على غرار دولة الإمارات، ومنها ما خاضت تجربة التنوع المرتكزة على الخوض في استراتيجية التصدير واكتساح الأسواق العلمية بمنتجات متميزة على غرار التجربة الماليزية. وللجزائر محطات عديدة يمكن الاستفادة منها في تحقيق تنوع اقتصادي في الجزائر. بالرغم من عبوس المؤشرات الدالة على ذلك. فمن خلال النتائج المحصل عليها من حساب معدل التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2017-2021، والتي بينت انخفاض في قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان خلال فترة الدراسة لتنوع الصادرات، بالرغم من تزامن ذلك مع التقلبات الكبيرة الحادثة في أسعار النفط. وهذا ما يعتبر مؤشرا إيجابيا في سياسة الدولة الرامية لتنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات، ولو بالقدر القليل من (-2.6%) بين سنتي 2017 و2018 إلى (-12.45%) بين سنتي 2019-2020. هذا التغير يفيد بأن جهود حثيثة تسعى إلى تنوع الصادرات في إطار استراتيجية الدولة المتبعة والتي لاقت منفذا لها مع أزمة الغلق الكلي التي أحدثتها جائحة فيروس كورونا المستجد. لكن تبقى معدلات المؤشر قريبة من الواحد الصحيح في التنوع القطاعي مما يؤكد تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالقطاعات الاستراتيجية خاصة منها القطاع الفلاحي. وعليه يمكن حصر أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- تبنت الجزائر العديد من البرامج والاستراتيجيات التنموية المتوالية، لتنوع اقتصادها والخروج من تبعيتها للنفط، إلا أنها واجهت العديد من النقائص كون هاته الاستراتيجيات التنموية غير واضحة المعالم والأهداف.

- من خلال تحليل مؤشر التنوع الاقتصادي هيرفندال-هيرشمان، للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2017-2021)، من خلال متغيرين هما التنوع القطاعي وكذا التنوع في الصادرات، وجدنا أن الجزائر تعاني من قلة التنوع في اقتصادها.

- سعت الجزائر جاهدة إلى تبني جملة من السياسات والاستراتيجيات رغبة منها في تنوع اقتصادها، للخروج من هيمنة قطاع المحروقات، لا في الشق المرتبط بالتنوع القطاعي ولا ما تعلق بتنوع الصادرات. وبالرغم من التنوع الجغرافي والبيولوجي والفكري الذي تزخر به الدولة الجزائرية، فلم تتعدى المبادرات المتعلقة بالتنوع تجارب غير مستمرة مما يرهن نجاحها ومساهمتها الفعالة في التنوع الاقتصادي. وإن قارنا ضعف نتائج التجربة الجزائرية في مجال التنوع مقارنة بالدول النفطية، فنكاد نجزم أن الإرادة السياسية للدول التي حققت نجاحا لتجارها سبقت قرارات سياسية هيكلية، وضعت البديل الريعي على المحك ودفعت بعجلة التنمية ووقفت على خطى تنفيذها، ما جعلها تحصد نتائج خططها وبرامجها في بضع سنوات. وتجد نفسها متحررة جزئيا من الصدمات النفطية التي طالما أرهقت اقتصادياتها.

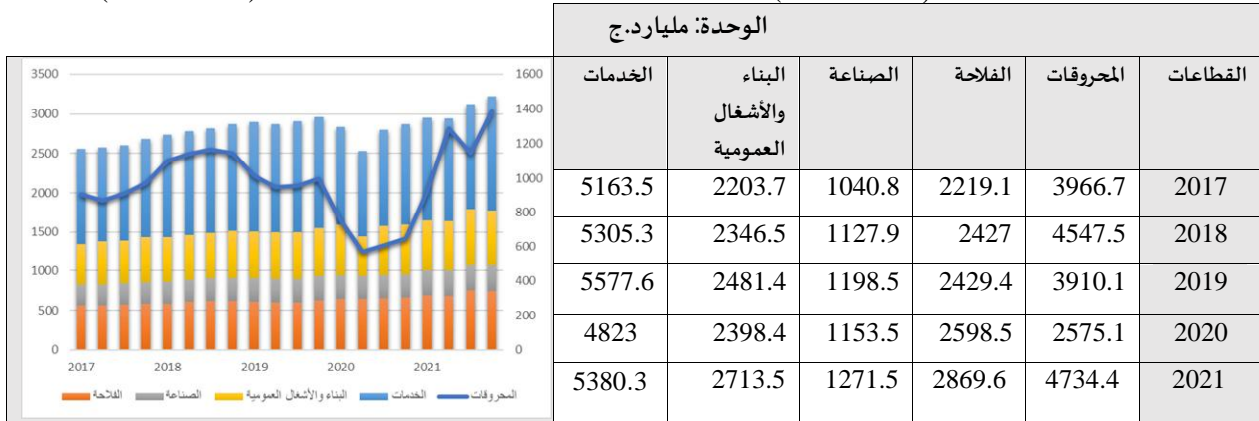
- يتجلى تأثير قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري، حيث يعد القطاع المهيمن سواء من حيث الانتاج أو التصدير، أو المساهمة في الناتج الداخلي الخام. والذي يؤدي بدوره إلى ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بمستوى أداء هذا القطاع، والذي يكون عرضة لتقلبات الأسعار في السوق الدولية، مما يضيف الطابع الريعي على الاقتصاد الجزائري.

ومن المتوقع أن تحقق الجزائر ارتفاعا في مداخيلها من قطاع المحروقات نتيجة ارتفاع اسعاره في السوق العالمية، إلا أن هذا الارتفاع سيكون له آثار إيجابية فقط على المدى القريب، ولكنها ستؤدي إلى مشاكل كبيرة على المدى الطويل، إن لم تحسن الجزائر استغلال هذه الفوائض المالية استغلالا أمثل من خلال تبني ارادة حقيقية للخروج من هيمنة قطاع المحروقات على اقتصادها، وكذا تنوع محفظة أصولها الوطنية وقاعدتها الإنتاجية، وإدارة ثرواتها إدارة كفوة وتوجيه استثماراتها في مجالات متنوعة (مادية، وبشرية، واجتماعية)، وكذا إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية ودعمه وتشجيعه ضمن بيئة عمل مرنة ومحفزة.

- ملاحق :

الشكل 1: تطور مؤشرات الاقتصاد الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)

الجدول 1: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2017-2021)



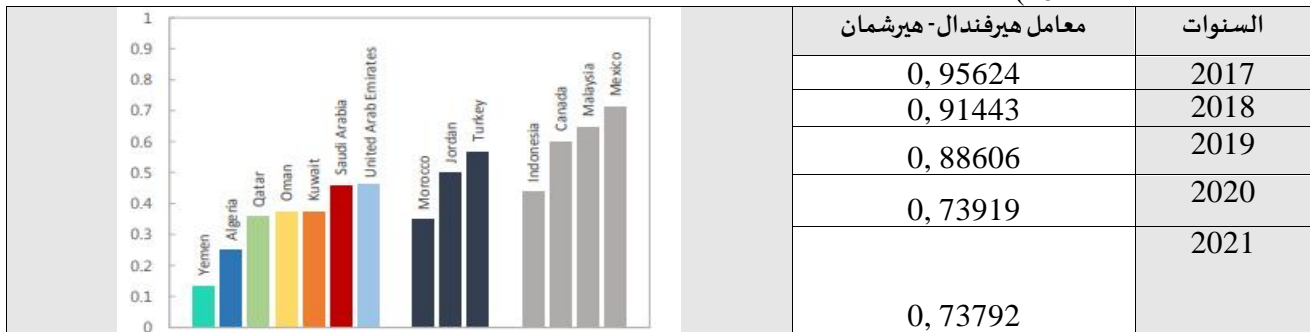
المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2021، ص 26.

بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2020، ص 26.

بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2019، ص 26.

الشكل 2: موقع مؤشر التنوع القطاعي في الجزائر ضمن مجموعات دول ودول أخرى مصدرة للنفط MEN المصدرة للنفط، بعض دول

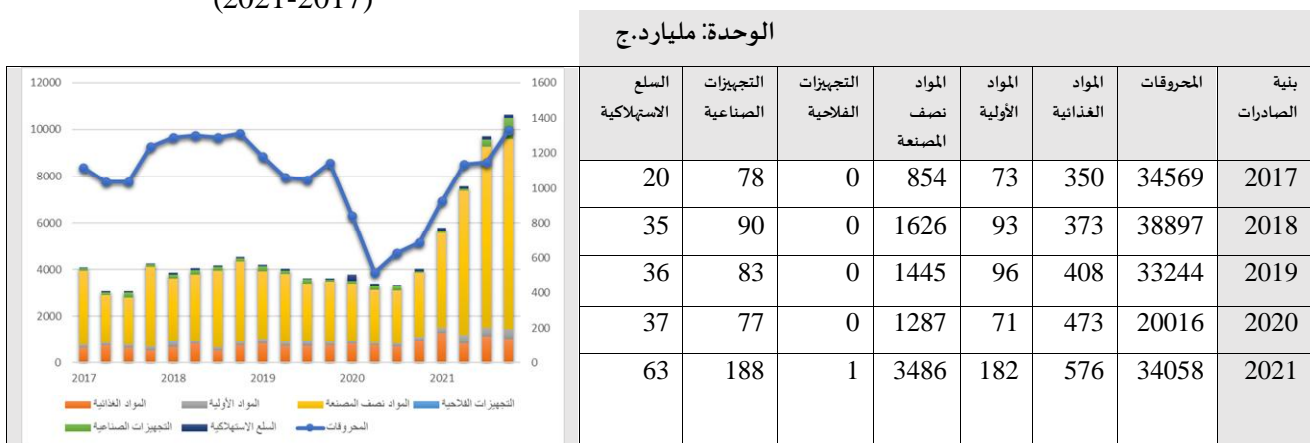
القطاعات في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)
معامل هيرفندال- هيرشمان للتنوع



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1)

الشكل 3: تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)

الجدول 3: تطور بنية الصادرات خلال الفترة (2017-2021)



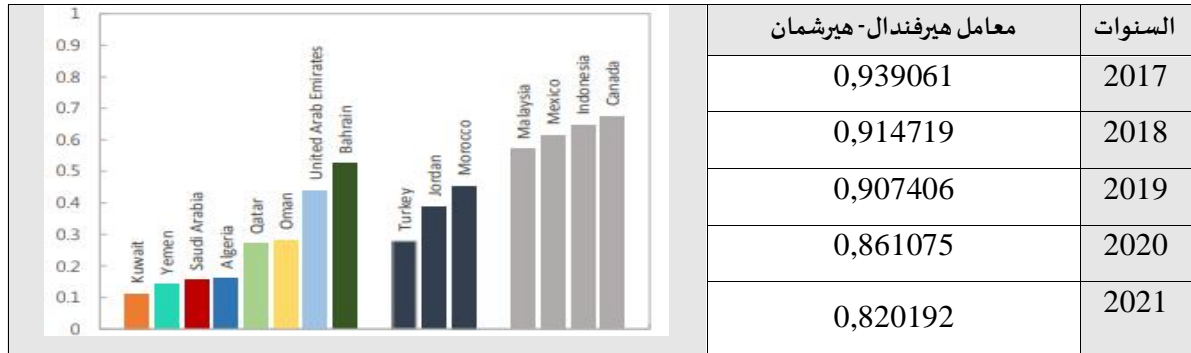
المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2021، ص 28.

بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2020، ص 28

بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2019، ص 28

الشكل 4: موقع مؤشر التنوع في صادرات الجزائر ضمن ودول أخرى MENA مجموعات دول المصدرة للنفط، بعض دول مصدرة للنفط

الجدول 4: معامل هيرفندال- هيرشمان لتنوع الصادرات خلال الفترة (2017-2021)



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3)

Referrals and references:

1. Ministry of Fnance (2016), The Ministry of Finance. (2016). The New Growth Model (Synthesis). Algiers, Algeria: Ministry of Finance. (Written in French).
2. Ahmed Dif and Ahmed Azouz (2018), The reality of economic diversification in Algeria and the mechanism to activate it to achieve sustainable economic development, Journal Of NORTH AFRICA ECONOMIES 14 (2), Algeria: Hassiba Benbouali University of Chlef, PP13-36, Visited:20/09/2022, <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/9/14/2/64815> (Written in Arabic).
3. Baghdad Benine and Abderrahman Benine (2016), Tourism as an alternative to activate Economic diversification in Algeria, Journa of Advenced Economic Research 1 (1), Algeria: Echahid Hamma Lakhdar University El Ouad, PP 71-89, Visited:20/09/2022, <http://193.194.91.150/en/downArticle/494/1/1/65403> (Written in Arabic).
4. Bank Of Algeria (2020), The economic and monetary development of Algeria, Annual Report 2020, Algeria. (Written in Arabic).
5. Hami Ben Elhoussain Eldjabouri (21/04/2016), Economic diversification and its importance to the oil countries, Al-Nabaa Information Network, Visited:15/09/2022, <http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989>. (Written in Arabic).
6. Rezoug Benmouafek (2019), The strategy of diversifying the Algerian economy in light of contemporary economic changes, PhD thesis, Algeria : Ziane Achour University of Djelfa. (Written in Arabic).
7. Rokaia Hassani and Siham Moussa (2017), Moving from an export concentration strategy to an export diversification strategy – some successful experiences: Iran, Malaysia, Indonesia –, The Annals of Bechar University 4 (2), Algeria : University of Bechar, PP 188-200, Visited:19/09/2022, <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/129587> . (Written in Arabic).
8. Arab Soumia (2021), Dependence of the Algerian economy on the hydrocarbon sector and analysis of its diversity by Herfindel-Hirschmann index (H.H) during the period (2001-2019), Revue de Financement, Investissement et Développement Durable 6 (2), Algeria: University Ferhat Abbas of Setif, PP08-28, Visited:25/09/2022, <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/631/6/2/178381>. (Written in Arabic).
9. Bradji Sabah and Chemmam Abdelouahab (2017), The role of economic policy in reviving the diversification of rentier economies to achieve sustainable development: an applied study on the Algerian economy, Strategy and Development Review 7 (13), Algeria: University of Mostaghanem, PP 56-79, Visited:21/09/2022, <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/276/7/13/28952>. (Written in Arabic).
10. Atif Lafi Merzouk and Abas Mekki Hamza (2014), Economic diversification. Its concept and dimensions in the Gulf countries and the possibilities of achieving it in Iraq, AL GHAREE for

Economics and Administration Sciences Revue 10 (31), Iraq: University of Kufa, PP 56-81, Visited:20/09/2022, <https://iasj.net/iasj/download/e81365e8fc41e123> (Written in Arabic).

11. Mohamed Karim Guerrouf (2020), Analysis of the index of diversification of the foreign trade structure in Algeria using the Herfindal-Hirschmann index, Journal of Economic And Financial Research 7 (1), Algeria: Oum El Bouaghi University, PP 237-256, Visited:09/09/2022, <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/64/7/1/119154> (Written in Arabic).

12. Abu Dhabi Council for Economic Development, General Secretariat of the Executive Council. (2008). Economic Vision 2030 for the Emirate of Abu Dhabi. Abu Dhabi: Department of Planning and Statistics, Visited:03/08/2022, www.upc.gov.ae (Written in Arabic).

13. Mohamed Karim Guerrouf (2016), Measuring and evaluating the economic diversification index in Algeria - an analytical study for the period (1980/2014), ELWAHAT Revue 9 (2), Algeria: University of Ghardaia, PP 632-664, Visited:03/08/2022, <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/2/9/2/77458> (Written in Arabic).

14. Mohamed Abd Errahman ElAssoumi (2010), Industrial development in the Arab Gulf countries in light of globalization, Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, (Written in Arabic).

15. Mustafa Abd ElMouniem (26/01/2016), Mubadala Development Company is the world's most transparent sovereign wealth fund. Visited: 15/08/2022, [tps://www.alittihad.ae/article/9568/2013](https://www.alittihad.ae/article/9568/2013) (Written in Arabic).

16. Nadjat Kortel (2019), The Algerian economy between the reality of the economy of rent and the stakes of economic diversification -An empirical study on measuring the herfindal-hirschman economic diversification index for the period 2011-2017, Humaines and Sociales Sciences Revue 5 (2), Algeria: University of Constantine 2, PP 1-20, Visited:14/08/2022, <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/39/5/2/103589> (Written in Arabic).

17. Halla Salhi and Mohamed Lahsen Allaoui (2022), The Impact of Financial Shocks on the Emerging Economies of Malaysia, Mexico and India Analytical Study for the Period (1990-2015), Algerian Review of Economic Development 9 (1), Algeria: University of Kasdi Merbah Ouargla, PP 01-10, Visited:03/08/2022, <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/100/9/1/190038> (Written in Arabic).

18. Yacin Laib (2017), Assessing the chances of success of the new economic model, The First National Conference on: The Challenges of the Algerian Economy in Light of the Current Local and International Conditions, Any Opportunities for the New Economic Model, Algeria: university Abd El Hamid Mhiri Constantine. (Written in Arabic).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

سليمة غدير أحمد، عائشة سلمة كيجلي (2022)، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال - هيرشمان للفترة (2017-2021)، مجلة الباحث، المجلد 22(1)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 165-177.